وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

محفزوا الإصلاحات

آذار 2022

الشريدة يترأس اجتماع فريق عمل متابعة مخرجات مؤتمر لندن

ترأس وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة ووزيرة شؤون آسيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية, أماندا ميلينج, الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بمخرجات مؤتمر مبادرة لندن حول دعم الإصلاحات في الأردن, وذلك متابعة للمؤتمر الذي استضافته المملكة المتحدة في شباط 2019. كما شارك في الاجتماع وزير المالية الدكتور محمد العسعس, والسفيرة البريطانية في عمان بريدجيت برينز, وسفراء الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية المعنية.

يأتي هذا الاجتماع ضمن جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الحفاظ على تقدم سير العمل في تنفيذ الإصلاحات التي تبناها الأردن منذ مؤتمر مبادرة لندن, حيث أعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي عن تقدير الحكومة لدعم المجتمع الدولي المستمر المقدم إلى الصندوق الائتماني متعدد المانحين الذي أطلق خلال المبادرة, وكان وما يزال يؤدي دورا فعالًا في توفير الدعم الفني المطلوب لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية, حيث ساهمت حكومات كل من المملكة المتحدة وكندا وهولندا في تمويل الصندوق, ومع انضمام كل من المانيا والنرويج مؤخرا كمساهمين جدد. كما عبر الشريدة عن تقدير الحكومة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية وغيرها من الشركاء على دعمهم للحكومة في سعيها لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية.

قبل الاجتماع, شاركت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مصفوفة الإصلاحات المحدثة إلى جانب تقرير يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في عام 2021.

"إننا نحقق إصلاحات اقتصادية وهيكلية من خلال مصفوفة الإصلاحات وبرنامج صندوق النقد الدولي في الأردن, إلا أننا لا نزال بحاجة إلى الدعم لتحويل الأردن إلى اقتصاد رقمي وأخضر, وتحفيز استثمارات القطاع العام والتركيز على الفئات المستضعفة الذين يحتاجون إلى أنواع مختلفة من الدعم, إلى جانب ضرورة مواصلة العمل لتوفير المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي."

معالي السيد ناصر الشريدة, وزير التخطيط والتعاون الدولي

لقد أظهر الأردن التزامه بإجراء إصلاحات عاجلة ومؤثرة، بما في ذلك الإعلان عن إصلاحات مهمة في قطاع الطاقة. ومن المهم الحفاظ على الزخم في الخطوات اللازمة لتحقيق النمو الشامل والمستدام وتوفير فرص العمل للأردنيين وأن يواصل أصدقاء الأردن دعمهم في القيام بذلك، وأنا فخورة بأن المملكة المتحدة في قلب الدعم الدولي لهذه الإصلاحات... سنواصل مساعدة الأردن على الوفاء بالالتزامات الطموحة التي تم التعهد بها في مؤتمر الأطراف 26 لزيادة استقراره الاقتصادي والنمو والازدهار

معالي السيدة أماندا ميلينج، وزيرة شؤون آسيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية

على الرغم من الوضع الاقتصادي السياسي الصعب، نفذت الحكومة الأردنية سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الهامة التي تهدف إلى تحسين تجربة القطاع الخاص، وخفض تكاليف السلع الاستهلاكية من خلال خفض التعريفة الجمركية، وتحسين الشفافية.

معالي السيد محمد العسعس، وزير المالية

لقراءة الخبر كاملًا

لقراءة تقرير التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في عام 2021 باللغة الإنجليزية

جلسة تشاورية لمناقشة استراتيجية ترويج الاستثمار للأعوام 2022 - 2026

كجزء من جهود الحكومة الأردنية لزيادة الاستثمار وتحسين نوعيته بهدف المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبما يتماشى مع مصفوفة الإصلاحات، قامت وزارة الاستثمار، بالتنسيق الوثيق مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين، بصياغة استراتيجية جديدة لترويج الاستثمار للأعوام 2022 - 2026، تهدف إلى استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، بما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات الوطنية، حيث تمت صياغة الإستراتيجية بالتعاون مع كل من البنك الدولي وشركة ديلويت العالمية.

في آذار، نظمت وزارة الاستثمار جلسة تشاورية مع القطاعين العام والخاص إلى جانب ممثلين عن المجتمع الدولي للاستماع إلى ملاحظاتهم ووجهات نظرهم حول الاستراتيجية، كما قدم ممثل شركة ديلويت خلال الجلسة ملخصًا عن أهم أهداف ومؤشرات الاستراتيجية التي سيتم استخدامها لقياس نتائج الاستراتيجية نحو جذب المزيد من الاستثمارات إلى الأردن، حيث أكد أنها تهدف إلى جعل الأردن الوجهة الأكثر تفضيلًا للاستثمار المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بمجرد الانتهاء من الاستراتيجية بصيغتها النهائية، ستباشر الوزارة في التنفيذ ومتابعة وتقييم المؤشرات لتوضيح أثرها على الاستثمار .

إن الهدف من إعداد هذه الاستراتيجية جاء ضمن سلسلة الجهود التي تقوم بها الوزارة وتنصب حاليًا على التعامل مع العديد من الملفات، كالعمل على تطوير وتحديث كافة التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى متابعة وتمكين المستثمر. كما سعت الوزارة الى صياغة هذه الاستراتيجية بشكل يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالجهات الرسمية العالمية المعنية بترويج الاستثمار في العالم، مع التأكيد على أن هذه الاستراتيجية هدفت إلى تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية في المملكة ذات الاولوية، وتحديد الأسواق الخارجية المستهدفة وأهم المستثمرين المحتملين في هذه الدول، إضافة إلى اتباع أسلوب الاستهداف المباشر للمستثمرين المحتملين في القطاعات ذات الأولوية.

عطوفة زاهر القطارنه، أمين عام وزارة الاستثمار

لقراءة مسودة الاستراتيجية باللغة الإنجليزية

لأي استفسارات أو لمزيد من التفاصيل، الرجاء عدم التردد بالتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني أدناه.